كلمة المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والمنعقدة في لاهاي للفترة 5 – 9 نوفمبر 2007م.

يلقيها سعادة السفير/ وليد بن عبد الكريم الخريجي ، المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

لاهاي/2007

فهد

سعادة السيد الرئيس السفير/ أبو القاسم عبد الواحد شيخ إدريس
أصحاب السعادة رؤساء الوفود،
سعادة مدير عام المنظمة السفير/ روخليو بفيرتر
أيها السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البدء ـ السيد الرئيس ـ أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنئة على اختياركم لرئاسة هذا المؤتمر الدولي الهام الذي يصادف احتفالنا بالذكرى العاشرة لسريان اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والذي هو شاهد على ما تتمتعون به من خبرات واسعة وكفاءة مشهود بها، مما سيكون له الدور الأكبر في إنجاح هذا المؤتمر وإيصاله لأهدافه التي يتطلع لها الجميع، وأشيد بما قدمه سلفكم سعادة السفير الفونسو داستيس كويسيدو رئيس المؤتمر السابق ، كما أقدم شكري لما بذل من جهد للإعداد لهذا المؤتمر بإشراف كل من المجلس التنفيذي برئاسة سعادة السفير/ روميو أرغيليس، والأمانة الفنية برئاسة سعادة مديرها العام السيد/ رخليو بفيرتير، وأؤكد لكم السيد الرئيس في هذا الصدد دعم وتعاون وفد بلادي لما تقومون به من جهود لإنجاح هذا المؤتمر.

السيد الرئيس ،
إن جهود المملكة العربية السعودية في تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تعد امتدادا لسياستها الهادفة إلى دعم حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وضرورة التخلص منها باعتبار وجودها يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، وهو نابع من حرصها على التعاون مع بقية أفراد المجتمع الدولي وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والتي أكدت وفي الفقرة الأولى من ديباجتها عزم الدول الأطراف على العمل لتحقيق نزع كامل وعام لجميع أسلحة الدمار الشامل وبمختلف أنواعها . إن النجاح الطيب الذي حققته الاتفاقية والمتمثل في جدولة التدمير التام لمخزونات الدول الحائزة من الأسلحة الكيميائية وحظر إنتاجها وكذلك العالمية الواسعة التي أحرزتها بوصول عدد أعضائها إلى مائة وإثنين وثمانين دولة طرفا ، بالإضافة للتوسع الملموس لتنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها على الصعيد الوطني بموجب المادة السابعة للاتفاقية ، كل ما سبق هو دليل ناصع على ما تتمتع به الاتفاقية من قبول والتزام عالميين، وهو نموذج يحتذى به في اتفاقيات حظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ويسرني هنا باسم وفد بلادي تقديم خالص التهنئة للمنظمة ممثلة في سعادة مديرها العام السفير/ روخليو بفيرتر بمناسبة الذكرى العاشرة لبدء سريان اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والذي كان لقيادته الفذة وجهوده الشخصية في إدارة المنظمة الدور الأكبر في هذا التقدم والنجاح.

هذا وقد شكلت هذه المناسبة فرصة طيبة للعديد من الدول لتنظيم فعاليات وندوات لتعزيز الجهود الخاصة بتنفيذ الاتفاقية وعالميتها على المستويين الدولي والوطني ، وأشير هنا على وجه الخصوص إلى الإجتماع الذي عقد في نيويورك بتاريخ 27 سبتمبر الماضي أثناء انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي شاركت فيه بلادي بوفد على مستوى عالٍ رأسه سمو الأمير الدكتور/ تركي بن محمد بن سعود الكبير، وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون السياسية ورئيس الهيئة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث أشار البيان الختامي للاجتماع إلى أن بنود الاتفاقية تعد مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وأن تحقيق الاتفاقية للعالمية الكاملة والتطبيق الكامل وغير التمييزي لمتطلباتها سيعزز المساعي نحو هذا الهدف لتخليص البشرية من شريحة كاملة من أسلحة الدمار الشامل الفتاكة.

وأود في هذه السياق أن أنوه بما بذله معالي وزيري خارجية مملكة هولندا وجمهورية بولندا وكذلك سعادة مدير عام المنظمة لتنظيم الاجتماع بصورة جديرة بالثناء والتقدير. كما أشير هنا إلى ورشتي العمل اللتين نظمتهما الهيئة الوطنية السعودية لتنفيذ الاتفاقية وبتمويل كامل منها في مدينتي الرياض وجدة في شهر مارس 2007م تزامنا مع الذكرى العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية والموجهتين للقطاع الخاص من شركات ومصانع كيميائية في المملكة. وأكرر الشكر للفريق المنتدب من قبل الأمانة للمساعدة في الجوانب الفنية لتنظيم الورشتين، وما واكبهما من اجتماعات ومشاورات بناءة كان لها مساهمتها الأكيدة في دعم التطبيق الفعال للاتفاقية ومتطلباتها في المملكة.

وبالإضافة إلى جهود المملكة على المستوى الدولي لتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأدوات القانونية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وانتشارها فقد أولت عناية كبيرة للجهود الرامية إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وبما يقود إلى جعلها خالية من هذه الأسلحة الفتاكة.

وفي هذا الإطار تجدد حكومة بلادي دعوتها للمجتمع الدولي لتقديم الدعم في سبيل تحقيق هذا الهدف، كما تدعو في هذا السياق إلى الضغط على حكومة إسرائيل للمصادقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بأحكامها، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم لهذه المعاهدة، كما أن امتناعها المستمر عن التعاون في هذا الصدد يشكل عقبة أمام جهود دول المنطقة المشروعة لجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولما يشكله هذا المطلب من تعزيز لجهود بناء الثقة ودعم للمساعي الهادفة إلى تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،
وإيمانا من حكومة بلادي بأهمية التطبيق الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على المستوى الوطني فقد أولتها اهتماما كبيرا منذ انضمامها لها بدءا بتشكيل الهيئة الوطنية لبتنفيذ الاتفاقية والتي تضم في عضويتها جميع الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالاتفاقية، كما سنت النظام المتكامل الخاص بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والعقوبات المترتبة على مخالفتها، و أصدرت اللوائح التنفيذية المتعلقة بكيفية تنفيذ هذا النظام ، وتسعى الهيئة الوطنية وبمشاركة الجهات المختصة في المملكة لتعزيز جميع جوانب التعاون المتعلقة بتطبيق بنود الاتفاقية و ذلك إيمانا منها بأهمية التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية ومتطلباتها ودور ذلك في نجاح الاتفاقية وفي تحقيق أهدافها.

السيد الرئيس،

كما أشار العديد من السادة المتحدثين فإن العمود الفقري لهذه الاتفاقية التي نجتمع اليوم في ظلها هو تحقيق التدمير الكامل والنهائي لمخزون الأسلحة الكيميائية وعوامل إنتاجها لدى الدول الحائزة، وتؤكد بلادي هنا على ماجاء في كلمة سعادة سفير كوبا باسم مجموعة عدم الانحياز والصين نحو إعطاء الأولوية القصوى لعملية تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة لدى الدول الحائزة، وفي حدود المواعيد النهائية التي سبق الاتفاق بشأنها، وضرورة حث الدول الحائزة على بذل الجهد للالتزام بالمواعيد النهائية التي سبق الاتفاق عليها في الدورة السابقة لمؤتمر الدول الأطراف لإنهاء تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، كما تأمل بلادي أن يكون المؤتمر الاستعراضي الثاني في شهر إبريل 2008م المقبل فرصة جيدة لمراجعة ما تم من تقدم في هذا السياق ولما يشكله ذلك من أهمية لتحقيق مقاصد وأهداف الاتفاقية.

السيد الرئيس،
وفي مجال التعاون الدولي المتعلق بالصناعات الكيميائية أود أن أشير إلى توصيات مؤتمرات الدول الأطراف للسنوات الماضية والمتعلقة بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية في مجالات الصناعات والمنتجات الكيماوية للأغراض السلمية وفقا لمتطلبات المادة الحادية عشر من الاتفاقية، ولا شك أن أحد معايير نجاح الاتفاقية في تحقيق أهدافها بالصورة المطلوبة هو مدى مساهمتها في رفع التعاون الدولي في مجالات

تنمية الصناعات الكيميائية للأغراض السلمية ودعمها لنقل التكنولوجيا وإزالة الحواجز التي تواجه الدول النامية في سبيل إنشاء صناعات كيميائية للإستخدامات النافعة للبشرية.

السيد الرئيس،

بخصوص برنامج المنظمة وميزانية العام المقبل 2008م والتي اعتمدها مؤخرا المجلس التنفيذي بتوافق الآراء يود وفد بلادي الإشادة بما بذل من جهود لإعداد الميزانية وإخراجها بصورة محققة للطموحات، وحصر المصروفات مع الحفاظ على الأداء المطلوب في عمل الأمانة. ويود وفد بلادي بهذه المناسبة أن يكرر تأكيده على أهمية التخصيص الأمثل لموارد المنظمة لتغطية احتياجات برامج للتعاون الدولي والمساعدة ، كما يؤكد وفد بلادي على أهمية تطبيق سياسة التوظيف في الأمانة ، وإعطاء الفرصة العادلة في التعيين على المناصب الشاغرة للكفاءات المتقدمة من الدول النامية والتي ما زال معدل تمثيلها في الأمانة دون المستوى المطلوب.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى تقدير بلادي لما بذلته الأمانة الفنية من تعاون لاستكمال البرنامج التدريبي الذي تنظمه المملكة لتدريب كوادر من المتخصصين على مكافحة مخاطر الأسلحة الكيميائية والكيميائيات الخطرة وذلك ضمن البرنامج التدريبي الموقع مع الأمانة وفقا للمادة العاشرة من الاتفاقية والذي يتكون من عدة مراحل، حيث كان له الدور الكبير في تدريب الأخصائيين المؤهلين في مجالات الحماية من المواد الكيميائية السامة ومواجهة مخاطرها.

السيد الرئيس ،

أكرر لكم في الختام شكري الجزيل لما تم بذله من جهود في سبيل إقامة هذا المؤتمر متمنيا لأعماله النجاح والتوفيق.

وشـكرا ،،،